مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: مدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق مبادئ إدارة مخاطر الغش "دراسة ميدانية في الجمهورية العربية السورية"
اسم الكاتب: د. ماهر عياش الأمين، د. محمد عبدالغني البهلول، عبدالرحمن عمر الحارس
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4420
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 12:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (4) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (4) 2013

مدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق مبادئ إدارة مخاطر الغش "دراسة ميدانية في الجمهورية العربية السورية"

الدكتور ماهر عياش الأمين*
الدكتور محمد عبد الغني البهلول**
عبد الرحمن عمر الحارس***

(تاريخ الإيداع 9 / 4 / 2013. قُبِل للنشر في 10 / 7 / 2013)

□ ملخّص □

تهدف هذا الدراسة إلى التحقق من مدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق مبادئ إدارة مخاطر الغش، تلك المبادئ التي سبق وركزت العديد من الدراسات والإرشادات المهنية على أهمية دورها في الحد من مخاطر الغش مثل: (CIMA, 2008, CGMA, 2012, AICPA et al., 2011, KPMG, 2006,COSO, 2010, CAQ, 2010). أما في سورية، فلم تشر أي من الدراسات الأكاديمية والمهنية (على حد علم الباحث) على مدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق هذه المبادئ، وبالتالي يعد غياب هذه الدراسات الحافز للقيام بهذا البحث. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي من أجل توصيف الوضع القائم فيما يتعلق بمدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق مبادئ إدارة مخاطر الغش، وبالتالي مسحت آراء عينة من المراجعين الداخليين، موظفي قسم إدارة المخاطر والإدارة العليا في المصارف الخاصة السورية، والذين عبروا عن آرائهم فيما يتعلق بمدى التزام مصارفهم بتطبيق مبادئ إدارة مخاطر الغش، والتي تتمثل بحوكمة مخاطر الغش، تقييم مخاطر الغش، وبمواجهة مخاطر الغش. تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار T-Test، وأظهرت نتائج الاختبار أن المصارف الخاصة السورية ملتزمة بتطبيق مبادئ إدارة مخاطر الغش بمختلف عناصرها الرئيسة الثلاثة السابقة.

الكلمات المفتاحية: إدارة مخاطر الغش، حوكمة مخاطر الغش، تقييم مخاطر الغش، مواجهة مخاطر الغش

* أستاذ مساعد – قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– سورية.
** أستاذ مساعد – قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– سورية.
*** طالب دكتوراه – قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (4) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (4) 2013

The Extent of Private Syrian Bank's Compliance with Fraud Risk Management Principals: A Fieldwork Study in Syria

Dr. Maher Alameen [*]
Dr. Mohammad Albahloul [**]
Abdurrahman Alhares [***]

(Received 9 / 4 / 2013. Accepted 10 / 7 / 2013)

□ ABSTRACT □

This paper addresses the extent of the private Syrian banks' compliance of applying Fraud Risk Management Principles (FRMPs). FRMPs have been the focus of many studies and professional guidelines (i.e. CIMA, 2008, CGMA, 2012, AICPA et al., 2011, KPMG, 2006, COSO, 2010, CAQ, 2010) as an important tool in fraud risk deterrence. However, no previous attention is paid to such topic by Syrian scholars and professional inquiries. As such, this investigation has been motivated by the lack of previous related studies .

The paper has adopted a descriptive approach in describing the current private Syrian banks activities regarding FRMPs compliance. The opinions of internal auditors, risk management officers and higher management have then been surveyed. The respondents have expressed their opinions on the performing the followings: fraud risk governance, fraud risk assessment, and fraud risk responding. The research's hypotheses have been tested using the T-test, and the results show that private Syrian banks are committed to FRMPs in all its different types mentioned above.

Keywords: Fraud risk management, Fraud risk governance, Fraud risk assessment, Fraud risk responding

[*] **Associate professor in accounting in Department of Accounting, the faculty of economics, Tishreen University, Syria**
[**] **Associate professor in accounting in Department of Accounting, the faculty of economics, Tishreen University, Syria**
[***] **postgraduate student, Department of Accounting, Faculty of Economics, Tishreen University, Syria**

مقدمة:

تواجه الشركات حالات عدم التأكد نتيجة الأنشطة المختلفة التي تؤديها. ويعد تحديد مستوى عدم التأكد المقبول بمثابة التحدي الأساسي لهذه الشركات. وهنا يكمن دور إدارة المخاطر في المساعدة على التعامل الفعال مع حالات عدم التأكد والمخاطر المرتبطة بها (Enterprise Risk Management – Integrated Framework, 2004). وتعرف إدارة المخاطر بأنها "مجموعة المبادئ التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن كل محفظة من الأنشطة (A Risk Management Standard, 2002). ويعد الغش من أحد المخاطر الأساسية التي تتعرض لها الشركات، والذي يمكن أن يتسبب في بعض حالاته إلى انهيار بعض الشركات وإفلاسها ، خسائر استثمارية ضخمة، تكاليف قضائية كبيرة، سجن عدد مهم من الأعضاء الفاعلين في الشركات، وإلى تآكل الثقة في سوق رأس المال (AICPA et al., 2011). وفي السياق نفسه ، فقد أوضحت لجنة المنظمات الراعية Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission في تقريرها عن الغش أن هناك 347 حالة مزعومة للغش المتعلق بتحريف القوائم المالية للشركات المتداولة في سوق الأوراق المالية الأمريكي خلال الفترة الممتدة من العام 1998 إلى العام 2007، وأشار التقرير أن الخسائر الخاصة بفترة التسعينات والتي ارتبطت بفضائح الغش الكبيرة في شركات مثل: Enron, WorldCom قد بلغت حوالي 120 بليون دولار أمريكي خلال 300 حالة غش، أي بمتوسط 400 مليون دولار أمريكي لكل حالة (COSO, 2010). مما تتقدم ذكره، تتضح أهمية مواجهة الشركة لمخاطر الغش من خلال برنامج إدارة مخاطر، وهو البرنامج الذي وضعت أسسه العديد من دراسات الجهات المهتمة بمواجهة مخاطر الغش والحد من آثارها على قطاع الأعمال ككل. أما في سورية, فقد شهد العقد الماضي وبشكل كبير انتشاراً للشركات المساهمة، خاصة فيما يتعلق بالبنوك وشركات التأمين، الانتشار الذي رافق افتتاح سوق دمشق للأوراق المالية. وبالنتيجة تعد مخاطر الغش التي قد تتعرض لها تلك الشركات من المخاطر التي لابد من دراستها و التأكد من مدى استعداد تلك الشركات لمواجهتها.

مشكلة البحث:

تتعرض المصارف أسوةً بباقي الشركات لمخاطر الغش المختلفة، وقد تضاعفت عدد حالات الغش التي تتعرض لها المصارف بين عامي 2004 و 2009 وهي في ازدياد مضطرد (Ernst & young, 2010). لذا تعمد المصارف إلى الاستجابة للمخاطر السابقة من خلال تأسيس قسم إدارة المخاطر، والذي يسعى بدوره إلى إدارة المخاطر السابقة من خلل الالتزام بمعايير إدارتها المصدرة من خلال الجهات المهتمة بمواجهة مشكلة الغش. من خلال ما سبق تكمن مشكلة البحث في التأكد من مدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق مبادئ إدارة مخاطر الغش، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. هل تطبق المصارف الخاصة السورية مجموعة المبادئ الخاصة بحوكمة مخاطر الغش؟
2. هل تطبق المصارف الخاصة السورية مجموعة المبادئ الخاصة بتقييم مخاطر الغش؟
3. هل تطبق المصارف الخاصة السورية مجموعة المبادئ الخاصة بمواجهة مخاطر الغش؟

أهمية البحث وأهدافه:

تظهر أهمية هذا البحث في أنه يسعى للتحقق من مدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق مبادئ إدارة مخاطر الغش، من خلال برنامج تتكامل ضمنه جهود مجلس الإدارة، الإدارة، المراجع الداخلي والخارجي، وباقي الموظفين في الحد من مخاطر الغش. وبالتالي فإن هذا البحث يختلف عن الأبحاث السابقة في البيئة السورية، من خلال عدم اقتصاره على دراسة مسؤولية المراجع الداخلي أو الخارجي تجاه مخاطر الغش فقط، بل ينظر لمعالجة مخاطر الغش بشكل أوسع، من خلال تضمينها بشكل محدد ضمن إطار برنامج إدارة المخاطر العام في المصرف. لذا يهدف البحث إلى التحقق من مدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق مبادئ إدارة مخاطر الغش، من خلال برنامج متخصص بمبادئ إدارتها وفقاً للدراسات والإرشادات الصادة عن الجهات المهتمة بمواجهة مخاطر الغش في بيئة الأعمال بشكلٍ عام.

فروض البحث:

من خلال أهداف البحث يمكن اشتقاق الفرضيات التالية:

1- الفرضية الرئيسية الأولى: تطبق المصارف الخاصة السورية مجموعة المبادئ الخاصة بحوكمة مخاطر الغش. وتشتمل هذه الفرضية على مجموعة من الفرضيات الفرعية:

- تطبق المصارف السورية الخاصة مجموعة إجراءات حوكمة مخاطر الغش المتعلقة بمجلس الإدارة.
- تطبق المصارف السورية الخاصة مجموعة إجراءات حوكمة مخاطر الغش المتعلقة بلجنة المراجعة.
- تطبق المصارف السورية الخاصة مجموعة إجراءات حوكمة مخاطر الغش المتعلقة بالإدارة.
- تطبق المصارف السورية الخاصة مجموعة إجراءات حوكمة مخاطر الغش المتعلقة بالمراجع الداخلي.
- تطبق المصارف السورية الخاصة مجموعة إجراءات حوكمة مخاطر الغش المتعلقة بالمراجع الخارجي.

2- الفرضية الرئيسية الثانية: تطبق المصارف السورية مجموعة المبادئ الخاصة بتقييم مخاطر الغش.

3- الفرضية الرئيسية الثالثة: تطبق المصارف السورية مجموعة المبادئ الخاصة بمواجهة مخاطر الغش. وتشتمل هذه الفرضية على مجموعة من الفرضيات الفرعية:

- تطبق المصارف السورية الخاصة مجموعة إجراءات منع مخاطر الغش.
- تطبق المصارف السورية الخاصة مجموعة إجراءات اكتشاف مخاطر الغش.
- تطبق المصارف السورية الخاصة مجموعة إجراءات الاستجابة لمخاطر الغش.

متغيرات البحث وكيفية قياسها:

من خلال الفرضيات السابقة، يمكن اشتقاق المتغير التابع موضع البحث والمتغيرات المستقلة ذات الدلالة المتعلقة به، حيث أن المتغير التابع هو: مدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق مبادئ إدارة مخاطر الغش، أما المتغيرات المستقلة فهي: 1- التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق مجموعة المبادئ الخاصة بحوكمة مخاطر الغش، 2- التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق مجموعة المبادئ الخاصة بتقييم مخاطر الغش، 3- التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق مجموعة المبادئ الخاصة بمواجهة مخاطر الغش. أما عن كيفية قياس المتغيرات، فقد تم قياس المتغير التابع (أي عد المصارف السورية ملتزمة أو غير ملتزمة بتطبيق مبادئ إدارة مخاطر الغش) من

خلال إعداد استبانة تحتوي على مجموعة من المبادئ الواجبة التطبيق والمصنفة وفقاً لكل من المتغيرات المستقلة السابقة الذكر، وطلب من المشاركين تحديد مدى التزام المصرف الذي يعملون فيه بتطبيق إجراء معين من خلال اختيار أحد الأرقام المتسلسلة من (1) غير مطبق بالكامل، (3) محايد، إلى (5) مطبق بالكامل. ثم تمت مقارنة الإجابات بالرقم ثلاثة وهو الحد الفاصل بين تطبيق الإجراء أو عدم تطبيقه. وعلى أساس ذلك تم قياس مدى الالتزام بكل إجراء على حده، وللمتغيرات المستقلة كافة، وبالتالي تحديد مدى الالتزام المصارف السورية بتطبيق

منهجية البحث:

للوفاء بأهداف الدراسة، اعتمد الباحث على استخدام المنهج الوصفي من أجل توصيف الوضع القائم فيما يتعلق بمدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق مبادئ إدارة مخاطر الغش، وتم تحقيق ذلك من خلال تصميم واستخدام استبانة تحتوي على أسئلة حول مدى تطبيق برنامج إدارة مخاطر الغش وفقاً للمداخل المنصوص عليها في المعايير والدراسات الدولية، وتم توجيه الاستبانة لعينة من المراجعين الداخليين وموظفي قسم إدارة المخاطر والإدارة العليا في المصارف الخاصة السورية التالية (البنك العربي –سورية، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سورية والخليج، بنك بيبلوس – سورية، بنك سورية الدولي الإسلامي، وبنك قطر الوطني – سورية) بمعدل 13 موظف لكل بنك (5 موظفين في قسم إدارة المخاطر، 5 موظفين في قسم المراجعة الداخلية، ومدير عام ومساعدين)

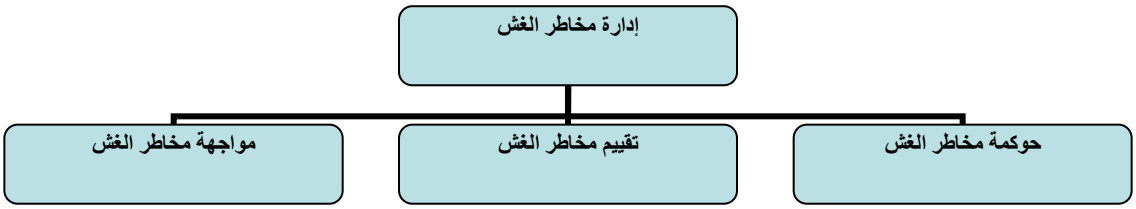
الدراسات السابقة:

تظهر الدراسات المختلفة للجهات المعنية بمهنة المراجعة وبدراسة ظاهرة الغش، كدراسة: (CIMA, 2008, CGMA, 2012, AICPA et al., 2011, KPMG, 2006,COSO, 2010, CAQ, 2010) أن هذا البرنامج يعد حجر الأساس في السعي لتخفيض مخاطر الغش، من خلال خلق بيئة عمل يصعب حدوث ظاهرة الغش فيها. ويعد برنامج إدارة مخاطر الغش جزءاً فرعياً من برنامج إدارة المخاطر العام، مع مراعاة بعض الخصوصية المتعلقة بطبيعة الظاهرة المدروسة وبأسلوب التطبيق. فعلى سبيل المثال، أوضحت الدراسة المشتركة المنفذة في الولايات المتحدة بين الجهات الناظمة والممارسة لمهنة المراجعة مثل (معهد المراجعين الداخليين، معهد المحاسبين القانونيين، معهد المحاسبين الاداريين، ومعهد فاحصي الغش المعتمدين، اتحاد المحاسبين الكنديين، جمعية التزام وأخلاق الشركات، وجمعية المحاسبين القانونيين في كاليفورنيا وغيره) أن الوقاية من مخاطر الغش هي أفضل الأساليب التي يمكن للشركة اتباعها في تخفيض تعرضها لمخاطر الغش، وعلى أية حال، لا يمكن الحديث عن حماية الشركة بالمطلق من مخاطر الغش، لأن هذه الحماية غير قابلة للتحقيق وغير اقتصادية (نتيجة ارتفاع تكلفتها). إلا أنه يمكن للشركة أن تتخذ بعض الخطوات الإيجابية في سبيل تخفيض مخاطر التعرض للغش. تلك الخطوات التي تتكون من: الحوكمة الفعالة لمخاطر الغش، تقييم مخاطر، إجراءات قوية لمنع الغش واكتشافه ، بالإضافة لتنفيذ التحقيق المناسب واتخاذ الإجراء التصحيحي في الوقت المناسب (الاستجابة لمخاطر الغش). وتمثل هذه الخطوات المكونات الأساسية لبرنامج إدارة مخاطر الغش (AICPA et al., 2011). بينما ركزت دراسات أخرى كالدراسة المنفذة من قبل شركة KPMG للمراجعة في عام 2006، ودراسة معهد المحاسبين الإداريين في انكلترا (CIMA) المنفذة في عام 2008، والدراسة المنفذة من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين الإداريين (CGMA) في عام 2012 على جوانب منع، اكتشاف، والاستجابة للغش وتناولت موضوع حوكمة مخاطر الغش من جانب دورها في منع الغش. وبينت دراسة

(CIMA, 2009) أن السبب الرئيسي لحدوث الغش هو توفر الفرص التي تتيح ارتكابه، بالإضافة إلى أن مخاطره قد تأتي من خارج الشركة أو قد تكون كامنة داخلها. كما أوضحت دراسة (KPMG, 2006) أنه في سبيل الحصول على برنامج فعال لإدارة مخاطر الغش، فإنه يتوجب على الشركة أن تبدأ بتحديد: الأسلوب الذي ستدار به مخاطر الغش، مخاطر الغش المعروفة، المبادئ القائمة لمواجهة مخاطر الغش، الحالة المستقبلية المرغوبة للشركة في مواجهة مخاطر الغش، ومن ثم القيام بتحليل الفجوة الموجودة، والاهتمام بالأنشطة ذات الأولوية في المساعدة على تطوير برنامج الشركة لإدارة مخاطر الغش من جانب آخر، أشارت دراسة (COSO, 2010) التي سبق الإشارة إليها أن أكثر أساليب الغش شيوعاً هي التسجيل غير السليم للإيرادات وتضخيم رقم الأصول، كما اشارت إلى أن الشركات التي اكتشف وجود الغش فيها لديها ضعف معدل دوران للمراجع الخارجي مقارنةً بمثيلاتها من الشركات التي لم يكتشف وجود الغش فيها. كما ناقشت دراسة مركز جودة المراجعة (CAQ,2010) دور حوكمة الشركات في تكوين ثقافة الشركة الأخلاقية المناسبة ودور الشك المهني لأطراف الحوكمة في الحد من ظهور الغش وآثاره. مما سبق يتبين أن الدراسات السابقة اتفقت على أن إجراءات منع حدوث الغش، اكتشافه، والاستجابة له هي من المكونات الأساسية لبرنامج إدارة مخاطر الغش، لكن دراسة (AICPA et al., 2011) اعتبرت حوكمة الشركات مكون مستقل من مكونات برنامج إدارة مخاطر الغش بالإضافة للمكونات الثلاث السابقة، في الوقت الذي تم اعتبارها من الدراسات الأخرى على أنها أحد الوسائل الخاصة بمنع حدوث الغش.

برنامج إدارة مخاطر الغش:

فيما يلي ستتم مناقشة مكونات برنامج إدارة مخاطر الغش وفقاً للدراسات سابقة الذكر، مع الاعتماد على تصنيف دراسة (AICPA et al., 2011) لمكونات برنامج إدارة المخاطر، نظراً لإجماع مجموعة كبيرة من الهيئات المهتمة بموضوع مخاطر الغش على اعتماد هذه المكونات المبينة في الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الباحث

حوكمة مخاطر الغش:

تعرف حوكمة الشركات بكونها مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصلحة في الشركة (تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) (OECD, 1999) وفي سياق متصل، تشتمل حوكمة الشركات على تحديد الآلية التي تُحكم بها الشركة من خلال تحديد المسؤوليات الإدارية والمالية. ويشترك في تشكيل إطار حوكمة الشركات كل من مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، الإدارة العليا، المراجعين الداخليين، والمراجعين الخارجيين. وتاريخياً، كانت مسؤولية الحد من مخاطر الغش ملقاة على عاتق المراجع الخارجي، ولكن مع الوقت، تضاءلت مسؤوليته، لترتبط مسؤولية الحد من مخاطر الغش بالإطار الكلي لحوكمة الشركة

موضع المراجعة والتي تشتمل مسؤولياتها على ضمان جودة، نزاهة، شفافية، وموضوعية التقارير المالية، حماية أصول الشركة، وكفاءة بنية الرقابة الداخلية فيها (Rezaee, 2005).

مجلس الإدارة:

عادةً ما تمتلك الشركات المساهمة العامة مجلس إدارة يتكون من أعضاء من داخل الشركة (مدراء وموظفين) وأعضاء من خارج الشركة (من حملة الأسهم غير الموظفين لدى الشركة)، ويعد مجلس الإدارة بمنزلة السلطة الحاكمة في الشركة، ويدين بالولاء المطلق لها، ويعد مؤتمناً على مصالحها ومصالح المساهمين (Gleim and Flesher, 2010). كما يعد مجلس الإدارة مسؤولاً بشكلٍ كامل عن الإشراف على أعمال الشركة، ما تتضمنه من إدارة للمخاطر وإعداد للتقارير المالية (CAQ, 2010) ويتوجب عليه التحقق من كون الإدارة قد صممت ووثقت برنامج إدارة مخاطر الغش بغرض تحفيز السلوك الأخلاقي للموظفين، الزبائن، والموردين. (AICPA et al., 2011).

لجنة المراجعة:

هي إحدى لجان مجلس الإدارة التي يجب على جميع أعضائها أن يكونوا مستقلين وغير موظفين في الشركة، كما يجب أن يمتلك أحد أعضائها خبرة مالية عالية (Dutta et al., 2009). وتعد لجنة المراجعة مسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية، إجراءات الرقابة، وظيفة التدقيق الداخلي، ووظيفة التدقيق الخارجي بما تتضمنه من تعيين، عزل، وأتعاب للمراجع الخارجي. كما تتحمل اللجنة مسؤولية مراقبة تطبيق الإدارة للسياسات التي تعزز البيئة الأخلاقية في الشركة وتحد من المخاطر المرتبطة بالتقارير المالية (CAQ, 2010).

الإدارة:

تعد الإدارة مسؤولة بشكل كامل عن سلامة السجلات والقيود المحاسبية، وعن تصميم وتطبيق نظام رقابة داخلية فعال، كما تعد الإدارة مسؤولة عن تقييم مخاطر الأعمال الخاصة بالشركة وإدارتها ، وعن التأكد من مدى الالتزام بتطبيق إجراءات الرقابة الداخلية للحد من هذه المخاطر (CAQ, 2010). ومن جانب آخر، تتحمل الإدارة مسؤولية استكمال دور مجلس الإدارة في وضع السمة الأخلاقية لباقي الشركة، وتعد مسؤولة عن تصميم وتطبيق برنامج إدارة مخاطر الغش بشكلٍ فعال، وعن التقرير لمجلس الإدارة بشكل منتظم حول فعالية المبادئ التي تم اتخاذها، وتلك التي يتوجب اتخاذها لاحقاً بهدف إدارة هذه المخاطر (AICPA et al., 2011).

المراجع الداخلي:

يجب أن يكون أعضاء فريق المراجعة الداخلية مستقلون عن الأنشطة والأقسام التي تخضع لعملية تدقيقهم، كما يجب أن تكون أنشطتهم التنفيذية بعيدة عن التدخل من أي جهة (CAQ, 2010). وينظر للمراجعين الداخليين على أنهم الخط الأول للدفاع بوجه الغش، نظراً لمعرفتهم ودرايتهم ببيئة العمل في الشركة وببنية الرقابة الداخلية فيها. بالإضافة لذلك، يعد المراجعون الداخليون مسؤولين عن: تحديد الأعراض التي تشير لحدوث الغش، تحديد الفرص التي يمكن أن تتيح حدوث الغش، تقييم هذه الأعراض والفرص، التحقق من احتمال حدوثها، تحديد ردود الأفعال الضرورية للحد من احتمالية حدوثها، وإشعار الجهات المناسبة في الشركة كمجلس الإدارة ولجنة المراجعة (في حال عد ضلوعهم في حادثة الغش) للقيام بتحقيقات إضافية حول احتمالية حدوث الغش (Rezaee, 2005).

المراجع الخارجي:

يعد المراجعون الخارجيون بمثابة أعضاء مستقلين عن الشركة موضع المراجعة، ويقدمون تقريرهم عن مراجعتهم للقوائم المالية، وعن رأيهم بمدى فعالية إجراءات الرقابة الداخلية التي طبقتها الإدارة العليا لتحديد مخاطر الغش في الشركة. كما يرسل المراجع تقريره عما سبق بشكل مباشر للجنة المراجعة، وهي اللجنة التي تتولى مهمة الإشراف على مهام المراجع الخارجي المختلفة (CAQ, 2010). لذا يمكن للمراجع الخارجي مساعدة كل من الإدارة، مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة من خلال تقييمه لعمل الشركة، الأمر الذي يمهد لتقييم، تحديد، والاستجابة لمخاطر الغش المختلفة (SAS, 99).

تقييم مخاطر الغش:

لكي تتم إدارة مخاطر الغش بشكل فعال، يجب النظر لبرنامج إدارة مخاطر الغش على أنه جزء أساسي من برنامج إدارة المخاطر العام للشركة، وبالتالي يجب أن يتم تقييم مخاطره بوصفها جزءاً من المخاطر المختلفة التي يتم تقييمها بشكل دوري تمهيداً لإدارتها لاحقاً (AICPA et al., 2011). ويشير ممارسو مهنة المراجعة إلى أن تقييم مخاطر الغش يتألف من أربعة خطوات رئيسية هي: تحديد قطاع الأعمال الذي سيتم تقييم مخاطر الغش ضمنه، تصنيف مخاطر الغش المختلفة التي من الممكن أن تقع في هذا القطاع، إعطاء وزن نسبي لكل خطر من هذه المخاطر بناءً على احتمال حدوث كل منها وعلى أهمية الآثار التي قد تنتج عنها، والحد من هذه المخاطر من خلال اختيار وتطبيق إجراءات الرقابة المناسبة (KPMG, 2006).

مواجهة مخاطر الغش:

ناقشت عدة دراسات استراتيجية إدارة الشركة في مواجهة مخاطر الغش التي تم تقييمها في الخطوة السابقة. حيث بينت دراسة كل من (KPMG, 2006)، و(CIMA, 2008) أن إدارة الشركة تعمل عادةً على مواجهة مخاطر الغش التي تم تقييمها من خلال تطبيقها لاستراتيجية تهدف للحد من مخاطر الغش بشكل متكامل، وتتكون هذه الاستراتيجية من ثلاث مهام رئيسية وهي: منع حدوث الغش، اكتشاف الغش، والاستجابة للغش بعد اكتشافه ، ويتم ترجمة هذه المهام بواسطة مجموعة من إجراءات الرقابة الداخلية التي تتفاعل وتتكامل للحد من مخاطر الغش. ويمكن تمثيل ما سبق من خلال الشكل أدناه



المصدر: KPMG, 2006

منع مخاطر الغش:

يمكن إرجاع حدوث الغش لعدد من العوامل الرئيسية وهي: توفر محفزات أو ضغوط لحدوث الغش، وجود فرص تتيح إمكانية حدوث الغش، تمكن مرتكب الغش من تبرير تصرفه، وأن يتوفر لدى مرتكب الغش القدرات والإمكانيات الذاتية التي تتيح له ارتكاب الغش. من خلال أخذ العوامل السابقة بالحسبان، فإن الطريقة الفعالة للتعامل

مع مخاطر الغش هي الطريقة التي تسعى إلى تقليص المحفزات والضغوط، وتحد من الفرص ومن قدرة مرتكب فعل الغش على تبرير فعله (CIMA, 2008). وتتكون عوامل منع حدوث الغش من:

أولاً – وجود ثقافة أخلاقية قوية في الشركة:

يتناول هذا العامل عدداً من الجوانب المتعلقة ببيئة الشركة الأخلاقية وبتقييم مخاطر الغش بشكل دوري، وهي الجوانب التي تمت مناقشتها في أول مكونين من مكونات إدارة مخاطر الغش، كما يتناول هذا العامل جوانب أخرى لم تتم مناقشتها، كإجراءات إدارة الموارد البشرية، والمبادئ المتعلقة بإيجاد آلية للإبلاغ عن الغش. وتتكون إجراءات إدارة الموارد البشرية من العديد من المهام كالقيام بإجراء دورات تدريبية للموظفين بخصوص إدراك مخاطر الغش، التحقق من خلفية الموظفين، تنفيذ برامج للتقييم والتعويضات، إجراء مقابلات مع الموظفين المستقيلين/المقالين(CIMA, 2008)، (AICPA et al., 2011).

ثانياً – وجود نظام رقابة داخلية فعال:

يعرف نظام الرقابة الداخلية بأنه عملية يتم التأثير فيها من قبل أعضاء مجلس الإدارة، الإدارة، وغيرهم من الموظفين، مصممة لتوفير تأكيد معقول بأن أهداف الشركة في المجالات التالية سيتم تحقيقها، وهذه الأهداف هي (كفاءة وفعالية العمليات، موثوقية التقارير المالية، الالتزام بالقوانين والتشريعات المطبقة (COSO, 1994). لذا يعد هذا النظام من مسؤوليات الإدارة العليا في الشركة، ويجب أن يتم توثيقه ومراجعته بشكل دوري بوصفه جزءاً أساسياً من أجزاء إدارة المخاطر العامة في الشركة، ويشتمل نظام الرقابة الداخلية على مجموعة السياسات والمبادئ الخاصة بالموافقات والصلاحيات، الرقابة على المعاملات، مطابقة الحسابات، والحماية المادية للموجودات. وفيما يتعلق بمخاطر الغش، يجب أن يسعى نظام الرقابة الداخلية، ما أمكن، للتحديد مؤشرات الغش، ويجب أن يشتمل على (ضرورة وجود توقيعين لكل عملية ذات قيمة مرتفعة، إجبار الموظفين على أخذ إجازاتهم السنوية، الاستقصاء بشكل عشوائي عن الموظفين وغيرها من المبادئ) (CIMA, 2008).

اكتشاف الغش:

قد لا تتمكن إجراءات منع الغش من وضع حد لجميع الأشخاص الذين يسعون لارتكابه، لذا لا بد من توفر إجراءات مكملة لإجراءات منع الغش تساهم في تمكين الشركة من التعرف على حالات الغش التي حدثت بالفعل والتي لم تتمكن إجراءات منع الغش من إعاقة حدوثها، لذا فإن إمكانية حدوث الغش تبقى قائمة بغض النظر عن المبادئ المتخذة لمنع حدوثها، وبما أن المراجع لا يتحمل لوحده مسؤولية اكتشاف الغش، بل تشارك هذه المسؤولية مع الإدارة وأولئك المسؤولين عن الحوكمة، كما أن مسؤوليته تنحصر في حدود وفائه بمتطلبات التخطيط والتنفيذ السليم لإجراءات المراجعة التي تمت مناقشتها سابقاُ، وفي إطار تقييمه لمخاطر الغش في الشركة، لذا يتوجب على الإدارة توفير المعلومات الضرورية للمراجع لتزيد من قدرته على عملية اكتشاف الغش. على أية حال، وفي ضوء محدودية مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش، وفشله أحياناً أخرى، فإن المراجع الداخلي يعد من أنجح الأطراف في اكتشاف حالات الغش المهمة، هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى تعتبر إجراءات إدارة مخاطر الغش من أكثر العوامل المساعدة على اكتشاف الغش (CIMA, 2008). ومن أجل الوصول لإجراءات إدارة مخاطر فعالة، لابد من الإلمام ببعض المؤشرات العامة التي توفر تحذيرات مبكرة حول إمكانية وجود الغش وتزيد من احتمالية اكتشاف هذا الغش. هذا ونوقش سابقاً أن بعض الشروط أو العوامل يترافق ظهورها مع ظهور التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش، وتشكل هذه الشروط بمجموعها ما يعرف بمفهومي "هرم الغش" و"ماسة الغش"، كما نوقش سابقاً أن هناك العديد من مؤشرات الغش التي

ترتبط مع كل شرط من هذه الشروط، وهذه الشروط ترتبط بدورها مع نوع محدد من أنواع التحريفات الجوهرية، وبشكل خاص اختلاس أصول الشركة وتحريف تقاريرها المالية، و تشتمل هذه المؤشرات على مجموعة واسعة من الحالات والظروف المختلفة التي قد تحدث وفقاً لكل شرط من الشروط وهي ما تم ذكره سابقاً.

يعد التعرف على مؤشرات الغش الخطوة الأولى في إطار بناء أساليب وإجراءات رقابية تهدف لاكتشاف الغش. وتشتمل هذه الأساليب والمبادئ على عدة أنواع أهمها:

- إجراءات الرقابة على العمليات: هي مجموعة المبادئ التي صممت خصيصاً لاكتشاف الغش والأخطاء، وتتضمن أنشطة المطابقات، المراجعة المستقلة، الفحص والجرد المادي للموجودات، تحليل الاتجاه، والمراجعة (AICPA et al., 2011).
- إجراءات اكتشاف الغش الاستباقية: بالإضافة لإجراءات الرقابة على العمليات، يمكن للشركة استخدام أساليب أخرى كتحليل البيانات، المراجعة المستمرة، وغيرها من الأساليب التكنولوجية التي تساعد بكفاءة على اكتشاف الغش. حيث يستخدم أسلوب تحليل البيانات التكنولوجيا لتحديد الحالات الشاذة، الاتجاهات، ومؤشرات الغش ضمن مجموعة كبيرة من المعاملات والقيود المحاسبية، كما يمكن أن يساعد هذا الأسلوب على تتبع القيود المحاسبية التي تم تسجيلها ضمن حسابي الإيرادات أو المصاريف بهدف تحسين نتائج الأعمال، أو بما يكفل لمرتكبها حصوله على التعويضات المالية المرتبطة بالأهداف الربحية(CIMA, 2008)، (AICPA et al., 2011). وفيما يتعلق بالمراجعة المستمرة، وبما أنه يستحيل تنفيذ مراجعة شاملة لجميع العمليات في الشركة، لذا يجب على الإدارة تطوير خطة مراجعة شاملة تستند إلى المخاطر التي تم تحديدها في عملية تقييم المخاطر، كما يجب أن تشتمل خطة المراجعة على مجموعة من الأنشطة التي تم إعدادها للتعرف بشكل معمق على طبيعة مخاطر الغش الموجودة، مع إعطاء الأولوية للتعامل مع نواحي الغش الأكثر خطورة (KPMG, 2006).

الاستجابة للغش:

يتوجب على إدارة الشركة إيجاد توصيف دقيق لوجهة نظرها في التعامل مع حالات الغش في الشركة، وترجمة ذلك بشكل موثق في سياسة الغش وفي خطة الاستجابة له. وتعد خطة الاستجابة للغش بمنزلة الأداة الرسمية التي يتم من خلالها تأكيد الإدارة لالتزامها بأعلى المعايير القانونية والأخلاقية في كل التعاملات في الشركة، كما تمكن هذه الخطة من وضع مجموعة من الترتيبات الواضحة للتعامل مع حالات الغش المكتشفة أو المشكوك بها، من خلال توفيرها لمجموعة من المبادئ التي تمكن من جمع الأدلة المتعلقة بهذه الحالات، والتي تمهد بدورها لاتخاذ قرارات موضوعية مبنية على معلومات دقيقة (CIMA, 2008). وفيما يلي سيتم مناقشة خطوات استجابة الشركة لمخاطر الغش المكتشفة أو المشكوك فيها بالشكل الذي يمكن من معالجة هذه المخاطر وتقليل حجم الخسائر المرتبطة بها.

أولاً – إجراء التحقيق المناسب: عندما يتم اكتشاف معلومات حول وجود حالات غش حقيقية أو محتملة، فإنه يتوجب على إدارة الشركة الاستجابة لهذه المعلومات من خلال الإعداد لتنفيذ تحقيق داخلي شامل وموضوعي يهدف للحصول على مجموعة من الحقائق التي تمكن من الحصول على تقييم موثوق لحالة الغش المشكوك بها، وبالتالي تمكين الإدارة من اتخاذ رد الفعل المناسب، كما يمكنها من تجنب تدخل الحكومة من خلال إجرائها لتحقيقات داخل الشركة (KPMG, 2006). ويجب أن يمتلك التحقيق الفعال مجموعة من السمات هي: (أن يمتاز برقابة وإشراف لجنة المراجعة أو غيرها من لجان مجلس الإدارة، أن يدار التحقيق من قبل أشخاص من خارج الشركة لا يمكن لهم التحيز للإدارة في التحقيق، أن تتم مراجعة عملية التحقيق من خلال المراجع الخراجي بحيث يتم تنفيذ التحقيق بناء على

المدخل المقترح لمراجعة القوائم المالية للشركة، أن يوجد تعاون كامل من قبل جميع الموظفين والإداريين وعدم حجبهم لأية معلومات تساعد في عملية التحقيق، اتباع بروتوكولات محددة لإصدار تقارير عن سير عملية التحقيق، حيث توجه هذه التقارير عادة للمراجع الخارجي، المشرعين، وحتى لعموم المساهمين) (KPMG, 2006).

ثانياً – اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب: بعد الانتهاء من عملية التحقيق، يتوجب على الشركة تحديد الإجراء واجب الاتخاذ في مواجهة النتائج التي أفرزها التحقيق. وفي العديد من الحالات، قد يتوجب على الشركة القيام بعدد من الخطوات حتى قبل نهاية التحقيق بهدف حماية الأدلة، الحفاظ على السرية، وتقليص الخسائر. وقد تشتمل هذه الخطوات على تعليق عمل، أو إعادة تعيين بعض الأفراد، أو حتى اتخاذ إجراءات قانونية لتجميد بعض الأصول. وفي جميع الأحوال، يجب أن تتوافق المبادئ التصحيحية التي تتخذ أثناء انتهاء التحقيق وبعده مع الظروف القائمة، أن يشمل تطبيقها جميع الموظفين والمدراء، أن يتم تنفيذها فقط بعد استشارة الأشخاص المسؤولين عن اتخاذ القرار بشأنها، وأن تستشير الإدارة جهة قانونية معينة قبل اتخاذ أي إجراء تأديبي أو قانوني بشقيه المدني والجزائي (AICPA et al., 2011)، (KPMG, 2006).

يلاحظ مما سبق أن برنامج إدارة مخاطر الغش يتكون من عدد من الخطوات المرتبة بتسلسل منطقي، والتي تسعى لتفهم بيئة العمل من جهة، وتنظيمها من جهة أخرى، كما تسعى لتقييم مخاطر الغش، ومواجهتها بمجموعة من إجراءات الرقابة الهادفة لمنع واكتشاف الغش، ومن ثم الاستجابة لمخاطر الغش المكتشفة بعدد من الخطوات التي من الممكن أن تحد من هذه المخاطر وتقلل من مستوى الخسائر التي قد تلحق بالشركة.

النتائج والمناقشة:

فيما يتعلق باختيار عينة البحث ومحدداتها، تم مسح عينة من 91 موظف بنك خاص في أقسام (المراجعة الداخلية، إدارة المخاطر، والإدارة العليا)، وهم الموظفين الذين تمكن الباحث من توزيع الاستبيان عليهم، علماً أن الرقم التقريبي لمجتمع البحث هو 156 (12 مصرف خاص، يعمل في كل مصرف 5 موظفي إدارة مخاطر، 5 موظفي مراجعة داخلية، مدير عام، ومساعدين)، أي أن عينة البحث تشكل 58.33%، وتم اختيار هذه العينة بحيث تتوفر لدى أفرادها معظم المعلومات المتعلقة بعملية إدارة المخاطر بشكل عام وإدارة مخاطر الغش بشكلٍ خاص. ووصلت ردود من 42 مشارك. ويظهر الجدول رقم 1 عدد الاستبيانات الموزعة، عدد الاستجابات، ونسبة الاستجابة. حيث تبلغ نسبة الاستجابة 46.15%، الأمر الذي يضفي قدر مقبول من الموثوقية للنوع المتبع في جمع البيانات.

جدول رقم (1) الفئات الخاضعة للدراسة

فئات العينات	موظفي قسم إدارة المخاطر	موظفي قسم المراجعة الداخلية	الإدارة العليا	الإجمالي
عدد الاستبيانات الموزعة	35	35	21	91
عدد الاستجابات	19	15	8	42
نسبة الاستجابة	%54.28	%42.85	%38.09	%46.15

تنقسم عملية تحليل الاستبيان إلى محورين رئيسيين. يهتم المحور الأول بتحليل استجابات المشاركين حول بياناتهم الشخصية، بينما يهتم المحور الثاني بتحليل استجابات المشاركين (المراجعين الداخليين، موظفي قسم إدارة المخاطر والإدارة العليا في المصارف الخاصة السورية حول كل من البنود الفرعية المتضمنة لكل من العوامل الثلاثة السابقة.

تحليل البيانات الشخصية:

يهدف القسم الأول من الاستبيان إلى جمع بيانات المستجيبين الشخصية، فيما يتعلق بالحصول على شهادة علمية في الاقتصاد، الخبرة العملية في نطاق إدارة المخاطر، الموقع الوظيفي، والوقت الذي أمضاه كل منهم في وظيفته الحالية. حيث تساهم البيانات الشخصية للمستجيبين في تمكين الباحث من تكوين تصور واضح عن خلفية المستجيبين العلمية وعن خبرتهم العملية.

تقدم الجداول من (2) إلى (4) نتائج إجابات المستجيبين عن البيانات الشخصية لكامل العينة. يشير الجدول رقم (2) إلى أن 47.62% من المشاركين يحملون إجازة في الاقتصاد، و16.67% يحملون شهادة دبلوم دراسات عليا، و16.67% يحملون شهادة ماجستير. و يعد هذا مؤشراً واضحاً على توفر المعرفة الاقتصادية والعلمية اللازمة لدى أفراد العينة ويضفي قدراً مقبولاً من المصداقية على استجاباتهم. يشير الجدول رقم (3) إلى أن 38.1% من المشاركين لديهم خبرة تفوق الخمس سنوات، وهذا يشير إلى توفر الخبرة اللازمة لدى المشاركين من الجانب التطبيقي ويعزز مصداقية إجاباتهم، إلا أن نتائج الجدول تشير أيضاً إلى أن (57.14) خبرتهم تتراوح بين (1–5 سنة) وتعلل هذه النسبة باعتماد البنوك الخاصة على خريجي الجامعات الجدد في التوظيف مع المحافظة على الإدارة بيد ذوي الخبرة أو بيد مديرين اجانب أجانب. كما تشير النتائج المعروضة في الجدول رقم (4) إلى أن 71.43% من المشاركين أمضوا فترة من (1–5 سنة) في وظيفتهم الحالية، وتتوافق هذه النسبة مع نسبة الخبرة وتعود للسبب نفسه من اعتماد عنصر الشباب في التوظيف وبالتالي حيازتهم لحصة كبيرة من عينة الدراسة.

جدول رقم (2) استجابات المشاركين حول حصولهم على شهادة علمية في الاقتصاد

المشاركين	لا يوجد		معهد متوسط		إجازة		دبلوم		ماجستير		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
موظفي إدارة المخاطر	7	%36.84			9	%47.37	1	%5.27	2	%10.52	19	%100
موظفي المراجعة الداخلية					8	%53.34	6	%40	1	%6.66	15	%100
الإدارة العليا	1	%12.5			3	%37.5			4	%50	8	%100
الإجمالي	8	%19.04			20	%47.62	7	%16.67	7	%16.67	42	%100

جدول رقم (3) استجابات المشاركين حول امتلاكهم لخبرة عملية في إدارة المخاطر

المشاركين	لا يوجد		1–5 سنة		6–10 سنة		11–15 سنة		أكثر من 15 سنة		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
موظفي إدارة المخاطر			14	%73.68	2	%10.53	1	%5.27	2	10.52 %	19	100 %
موظفي المراجعة الداخلية			10	%66.66	2	%13.34	2	%13.34	1	%6.66	15	100 %
الإدارة العليا	2	%25			1	%12.5	3	%37.5	2	%25	8	100 %
الإجمالي	2	%4.76	24	%57.14	5	%11.91	6	%14.28	5	11.91 %	42	100 %

جدول رقم (4) استجابات المشاركين حول الوقت الذي أمضاه كل منهم في وظيفته الحالية

	1-5 سنة		6-10 سنة		الإجمالي	
المشاركين	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
موظفي إدارة المخاطر	16	%84.22	3	%15.78	19	%100
موظفي المراجعة الداخلية	11	%73.34	4	%26.66	15	%100
الإدارة العليا	3	%37.5	5	%62.5	8	%100
الإجمالي	30	%71.43	12	%28.57	42	%100

بغرض التحقق من فرضيات البحث تم تصميم استمارة استبيان تشتمل على مجموعة من الأسئلة لمعرفة مدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق المبادئ الخاصة بحوكمة مخاطر الغش، تقييم مخاطر الغش، ومواجهة مخاطر الغش. وتم الطلب إلى المشاركين تحديد مدى التزام المصرف الذي يعملون به بتطبيق كل مبدأ من خلال اختيار واحد من الارقام المتسلسلة (1) غير مطبق بالكامل، (2) غير مطبق بشكل نسبي (3) محايد، (4) مطبق بشكل نسبي، (5) مطبق بالكامل.

تم إدخال استجابات المشاركين إلى الحاسب باستخدام برنامج spss، ومن ثم تم اختبار موثوقية البيانات من أجل عوامل (حوكمة مخاطر الغش، تقييم مخاطر الغش، ومواجهة مخاطر الغش) باستخدام اختبار ألفا (α)، وأظهرت نتائج اختبار ألفا (α) أن تحليل الموثوقية للعوامل الثلاث السابقة أعطى معامل موثوقية 0,948 وهذه القيمة تفوق قيمة 0,7 لألفا (α)، الأمر الذي يظهر مستوى مقبول من التماسك الداخلي لاستجابات الاستبيان. ومن ثم تم استخدم اختبار Kolmogorov-Smirnov لقياس ما إذا كانت البيانات خاضعة للتوزيع الطبيعي، ومن خلال تطبيق هذا الاختبار على متوسط الإجابات لجميع الأسئلة المتعلقة بالمعايير الثلاث المدروسة، تبين أن قيمة الدلالة (sig) لجميع الأسئلة (2) > من (5%)، لذا فإن البيانات المدروسة تخضع للتوزيع الطبيعي، وبالتالي فإن الاختبارات البارامترية هي الاختبارات المناسبة. ومن بين الاختبارات البارامترية تم اختيار اختبار T-testوقد اعتمد الوسط الحسابي الافتراضي (3) عند تحليل النتائج (كحد فاصل بين تطبيق الإجراء من عدمه).

اختبار الفرضية الأولى:

الفرضية (1): تطبق المصارف السورية الخاصة مجموعة المبادئ الخاصة بحوكمة مخاطر الغش. وقد تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (1-17) من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بالمبادئ المتعلقة بكافة أطراف حوكمة الشركات، ويوضح الجدول رقم (5) نتائج الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) ونتائج اختبار T-test

جدول رقم (5): عامل حوكمة مخاطر الغش

الرقم	البيـــــــــــان	T-test sig.	T-test tv	المتوسط الإحصائي لإجابات المشاركين	الانحراف المعياري لإجابات المشاركين
1	متوسط الإجابات على كافة الأسئلة من 1 إلى 17	0.0007	9.437	3.784	0.538
قبول فرضية الاثبات عند sig < من 0.05 المقياس: 1=غير مطبق بالكامل، 3=محايد، 5=مطبق بالكامل					

يظهر الجدول أعلاه أن قيمة sig < من 0.05 بالإضافة إلى أن قيمة المتوسط أكبر من القيمة الافتراضية للحياد (3) كما أن قيمة tv الموجبة تشير إلى موافقة المشاركين على أن مصارفهم تطبق المبادئ السابقة، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الفرعية الأولى من حيث أن المصارف الخاصة السورية تطبق إجراءات حوكمة مخاطر الغش. هذا وقد تمت الإشارة فيما سبق أن إجراءات حوكمة مخاطر الغش تتوزع إلى مجموعة متنوعة من المبادئ (إجراءات مجلس الإدارة، إجراءات لجنة المراجعة، إجراءات الإدارة، وإجراءات المراجع الداخلي والخارجي). لذا قسمت الفرضية الأولى إلى خمس فرضيات فرعية وفقاً لكل إجراء من المبادئ السابقة.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

الفرضية الفرعية (1): تطبق المصارف السورية الخاصة مجموعة إجراءات حوكمة مخاطر الغش المتعلقة بمجلس الإدارة. وقد تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (1-4) من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بالمبادئ المتعلقة بمجلس الإدارة، ويوضح الجدول رقم (6) نتائج الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) ونتائج اختبار T-test:

جدول رقم (6): عامل حوكمة مخاطر الغش – إجراءات مجلس الإدارة

الرقم	البيـــــــــــان	T-test sig.	T-test tv	المتوسط الإحصائي لإجابات المشاركين	الانحراف المعياري لإجابات المشاركين
1	يهتم مجلس الإدارة بتحفيز السلوك الأخلاقي للموظفين	0.0003	3.865	3.64	1.078
2	يضع مجلس الإدارة السمة الأخلاقية للإدارة العليا	0.0001	6.331	3.83	0.853
3	يراقب مجلس الإدارة عملية تقييم مخاطر الغش، للتأكد من كون مخاطر الغش قد تم أخذها في عين الاعتبار	0.001	3.736	3.57	0.991
4	ينفذ مجلس الإدارة إجراءات الرقابة الضرورية على تقارير الإدارة الخاصة بمخاطر الغش	0.0003	5.361	3.71	0.864
	قبول فرضية الاثبات عند sig < من 0.05 المقياس: 1=غير مطبق بالكامل، 3=محايد، 5=مطبق بالكامل				

يظهر الجدول أعلاه أن قيمة sig لكل الأسئلة < من 0.05 بالإضافة إلى أن قيمة المتوسط لكل الأسئلة أكبر من القيمة الافتراضية للحياد (3) كما أن قيمة tv الموجبة تشير إلى موافقة المشاركين على أن مصارفهم تطبق المبادئ السابقة، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الفرعية الأولى من حيث إن المصارف الخاصة السورية تطبق إجراءات حوكمة مخاطر الغش المتعلقة بمجلس الإدارة. ومن جهة أخرى، شدد المشاركون على أن مجلس الإدارة يقوم بوضع السمة الأخلاقية للإدارة العليا (متوسط إجابات 3.83)، وينفذ إجراءات الرقابة الضرورية على تقارير الإدارة الخاصة بمخاطر الغش (متوسط إجابات 3.71).

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

الفرضية الفرعية (2): تطبق المصارف السورية الخاصة مجموعة إجراءات حوكمة مخاطر الغش المتعلقة بلجنة المراجعة. وقد تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (5-8) من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بالمبادئ المتعلقة بلجنة المراجعة، ويوضح الجدول رقم (7) نتائج الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) ونتائج اختبار T-test

جدول رقم (7): عامل حوكمة مخاطر الغش – إجراءات لجنة المراجعة

الرقم	البيـــــــــــان	T-test sig.	T-test tv	المتوسط الإحصائي لإجابات المشاركين	الانحراف المعياري لإجابات المشاركين
5	تتألف لجنة المراجعة من أعضاء مستقلين تتوفر لديهم الدراية	0.0004	5.993	3.74	0.798
6	تشرف لجنة المراجعة على مجمل عملية إعداد التقارير المالية	0.004	3.037	3.43	0.914
7	تتحمل لجنة المراجعة مسؤوليتها تجاه مراقبة تطبيق الإدارة للسياسات التي تعزز البيئة الأخلاقية في المصرف وتحد من المخاطر المرتبطة بالتقارير المالية	0.0002	5.486	3.64	0.759
8	تتحمل لجنة المراجعة مسؤولية التقييم الفعال لمخاطر الغش والاستجابة لها، وخاصة فيما يتعلق بمخاطر غش الإدارة، الذي ينطوي عادةً على تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية في المصرف	0.0008	5.074	3.64	0.821
	قبول فرضية الاثبات عند sig < من 0.05 المقياس: 1=غير مطبق بالكامل، 3=محايد، 5=مطبق بالكامل				

يظهر الجدول أعلاه أن قيمة sig لكل الأسئلة < من 0.05 بالإضافة إلى أن قيمة المتوسط لكل الأسئلة أكبر من القيمة الافتراضية للحياد (3) كما أن قيمة tv الموجبة تشير إلى موافقة المشاركين على أن مصارفهم تطبق المبادئ السابقة، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الفرعية الثانية من حيث أن المصارف الخاصة السورية تطبق إجراءات حوكمة مخاطر الغش المتعلقة بلجنة المراجعة. وشدد المشاركون على أن لجنة المراجعين في مصارفهم تتكون من أعضاء مستقلين تتوفر لديهم الدراية (متوسط إجابات 3.74)، كما بين المشاركون أن لجنة المراجعة في مصارفهم مسؤوليتها تجاه مراقبة تطبيق الإدارة للسياسات التي تعزز البيئة الأخلاقية في المصرف، والقيام بالتقييم الفعال لمخاطر الغش والاستجابة لها، وخاصة فيما يتعلق بمخاطر غش الإدارة، الذي ينطوي عادةً على تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية في المصرف (متوسط إجابات 3.64 لكلا السؤالين).

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

الفرضية الفرعية (3): تطبق المصارف السورية الخاصة مجموعة إجراءات حوكمة مخاطر الغش المتعلقة بالإدارة.

وقد تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (9–12) من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بالمبادئ المتعلقة بالإدارة، ويوضح الجدول رقم (8) نتائج الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) ونتائج اختبار T–test

جدول رقم (8): عامل حوكمة مخاطر الغش – إجراءات الإدارة

الرقم	البيـــــــــــان	T-test sig.	T-test tv	المتوسط الإحصائي لإجابات المشاركين	الانحراف المعياري لإجابات المشاركين
9	الإدارة مسؤولة عن تقييم وإدارة مخاطر الأعمال الخاصة بالمصرف	0.0004	6	3.86	0.926
10	تتحمل الإدارة مسؤولية استكمال دور مجلس الإدارة في وضع السمة الأخلاقية لباقي المصرف	0.0001	8.476	3.90	0.692
11	تتحمل الإدارة مسؤولية تصميم وتطبيق برنامج	0.0006	6.589	3.86	0.843

	إدارة مخاطر الغش بشكلٍ فعال				
12	تتحمل الإدارة مسؤولية التقرير لمجلس الإدارة بشكل منتظم حول فعالية الخطوات والمبادئ التي تم اتخاذها	0.0004	5.298	3.76	0.932
	قبول فرضية الاثبات عند sig < من 0.05 المقياس: 1=غير مطبق بالكامل، 3=محايد، 5=مطبق بالكامل				

يظهر الجدول أعلاه أن قيمة sig لكافة الأسئلة < من 0.05 بالإضافة إلى أن قيمة المتوسط لكافة الأسئلة أكبر من القيمة الافتراضية للحياد (3) كما أن قيمة tv الموجبة تشير إلى موافقة المشاركين على أن مصارفهم تطبق المبادئ السابقة، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الفرعية الثالثة من حيث إن المصارف الخاصة السورية تطبق إجراءات حوكمة مخاطر الغش المتعلقة بالإدارة. وشدد المشاركون بالدرجة الأولى على أن الإدارة في مصرفهم تتحمل مسؤولية استكمال دور مجلس الإدارة في وضع السمة الأخلاقية لباقي المصرف (متوسط إجابات 3.90)، كما أشار المشاركون إلى أن الإدارة تتحمل مسؤولية تصميم برنامج إدارة مخاطر الغش وتطبيقهِ ، كما تتحمل مسؤولية تقييم وإدارة مخاطر الأعمال الخاصة بالمصرف (متوسط إجابات 3.86 لكلا السؤالين).

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

الفرضية الفرعية (4): تطبق المصارف السورية الخاصة مجموعة إجراءات حوكمة مخاطر الغش المتعلقة بالمراجع الداخلي. وقد تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (13–15) من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بالمبادئ المتعلقة بالمراجع الداخلي، ويوضح الجدول رقم (9) نتائج الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) ونتائج اختبار T–test

جدول رقم (9): عامل حوكمة مخاطر الغش – إجراءات المراجع الداخلي

الرقم	البيـــــــــــان	T-test sig.	T-test tv	المتوسط الإحصائي لإجابات المشاركين	الانحراف المعياري لإجابات المشاركين
13	أعضاء فريق المراجعة الداخلية مستقلون عن الأنشطة والأقسام التي تخضع لعملية تدقيقهم	0.0001	9.240	4.26	0.885
14	يتحمل المراجعون الداخليون مسؤولية تقييم فعالية المصرف فيما يتعلق بإدارة المخاطر	0.0002	6.178	3.86	0.899
15	تتوفر الدراية الكافية لدى أعضاء فريق المراجعة الداخلية، ليتمكنوا من تقييم مخاطر الغش والأسلوب الذي يتم إدارتها به من جانب المصرف	0.0004	3.840	3.48	0.804
	قبول فرضية الاثبات عند sig < من 0.05 المقياس: 1=غير مطبق بالكامل، 3=محايد، 5=مطبق بالكامل				

يظهر الجدول أعلاه أن قيمة sig لكل الأسئلة < من 0.05 بالإضافة إلى أن قيمة المتوسط لكل الأسئلة أكبر من القيمة الافتراضية للحياد (3) كما أن قيمة tv الموجبة تشير إلى موافقة المشاركين على أن مصارفهم تطبق المبادئ السابقة، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الفرعية الرابعة من حيث أن المصارف الخاصة السورية تطبق إجراءات حوكمة مخاطر الغش المتعلقة بالمراجع الداخلي. وشدد المشاركون بالدرجة الأولى على أن أعضاء فريق المراجعة الداخلية في مصارفهم مستقلون عن الأنشطة والأقسام التي تخضع لعملية تدقيقهم (متوسط إجابات 4.26)، كما أشار المشاركون

إلى أن المراجعين الداخليين يتحملون مسؤولية تقييم فعالية المصرف فيما يتعلق بإدارة المخاطر (متوسط إجابات 3.86).

اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

الفرضية الفرعية (5): تطبق المصارف السورية الخاصة مجموعة إجراءات حوكمة مخاطر الغش المتعلقة بالمراجع الخارجي. وقد تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (16–17) من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بالمبادئ المتعلقة بالمراجع الخارجي، ويوضح الجدول رقم (10) نتائج الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) ونتائج اختبار T–test

جدول رقم (10): عامل حوكمة مخاطر الغش – إجراءات المراجع الخارجي

الرقم	البيـــــــــــان	T-test sig.	T-test tv	المتوسط الإحصائي لإجابات المشاركين	الانحراف المعياري لإجابات المشاركين
16	الجهة التي تدقق حسابات المصرف هي جهة مؤهلة ومستقلة	0.0001	10.095	4.31	0.841
17	تبدي الجهة رأيها بمدى فعالية إجراءات الرقابة الداخلية التي طبقتها الإدارة العليا لتحديد مخاطر الغش في المصرف	0.0001	6.331	3.83	0.853
	قبول فرضية الاثبات عند sig < من 0.05 المقياس: 1=غير مطبق بالكامل، 3=محايد، 5=مطبق بالكامل				

يظهر الجدول أعلاه أن قيمة sig لكل الأسئلة < من 0.05 بالإضافة إلى أن قيمة المتوسط لكل الأسئلة أكبر من القيمة الافتراضية للحياد (3) كما أن قيمة tv الموجبة تشير إلى موافقة المشاركين على أن مصارفهم تطبق المبادئ السابقة، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الفرعية الرابعة من حيث إن المصارف الخاصة السورية تطبق إجراءات حوكمة مخاطر الغش المتعلقة بالمراجع الداخلي. وشدد المشاركون بالدرجة الأولى على أن الجهة التي تدقق حسابات مصارفهم هي جهة مؤهلة ومستقلة (متوسط إجابات 4.31).

اختبار الفرضية الثانية:

الفرضية (2): تطبق المصارف السورية الخاصة مجموعة المبادئ الخاصة بتقييم مخاطر الغش. وقد تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (18–23) من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بالمبادئ المتعلقة بالمراجع الخارجي، ويوضح الجدول رقم (11) نتائج الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) ونتائج اختبار T–test

جدول رقم (11): عامل تقييم مخاطر الغش

الرقم	البيـــــــــــان	T-test sig.	T-test tv	المتوسط الإحصائي لإجابات المشاركين	الانحراف المعياري لإجابات المشاركين
18	يتم النظر لبرنامج إدارة مخاطر الغش على أنه جزء أساسي من برنامج إدارة المخاطر الكلي للمصرف	0.0006	5.895	3.81	0.890
19	تتحمل الإدارة المسؤولية الرئيسية لإنجاز هذا التقييم الذي يهدف للتعرف على نقاط الضعف في المصرف، والتي من الممكن أن تكون عرضة لأحداث الغش المختلفة	0.0001	7.083	3.83	0.762

20	يتم تقييم ما إذا كان التعرض لهذه المخاطر يمكن أن ينتج عنه تحريف جوهري للقوائم المالية وخسائر للشركة	0.0001	4.134	3.64	1.008
21	يتم اختيار فريق التقييم الملائم الذي يتكون من أفراد يمتلكون معلومات ومهارات مختلفة	0.003	3.188	3.52	1.065
22	يشتمل التقييم على تصنيف مخاطر الغش المختلفة التي من الممكن أن تقع في قطاع معين	0.0001	4.173	3.57	0.887
23	يشتمل التقييم على إعطاء وزن نسبي لكل خطر من هذه المخاطر بناءً على احتمال حدوثها وأهمية الآثار التي قد تنتج عنها، والحد منها من خلال اختيار وتطبيق إجراءات الرقابة	0.0002	4.067	3.62	0.987
قبول فرضية الاثبات عند sig < من 0.05 المقياس: 1=غير مطبق بالكامل، 3=محايد، 5=مطبق بالكامل					

يظهر الجدول أعلاه أن قيمة sig لكل الأسئلة < من 0.05 بالإضافة إلى أن قيمة المتوسط لكل الأسئلة أكبر من القيمة الافتراضية للحياد (3) كما أن قيمة tv الموجبة تشير إلى موافقة المشاركين على أن مصارفهم تطبق المبادئ السابقة، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الثانية من حيث إن المصارف الخاصة السورية تطبق إجراءات تقييم مخاطر الغش. وشدد المشاركون بالدرجة الأولى على إدارة مصارفهم هي من تتحمل بالدرجة الأولى المسؤولية الرئيسية لإنجاز هذا التقييم، والذي يهدف للتعرف على نقاط الضعف في المصرف، والتي من الممكن أن تكون عرضة لأحداث الغش المختلفة (متوسط إجابات 3.83)، كما بين المشاركون أنه يتم النظر لبرنامج إدارة مخاطر الغش على أنه جزء أساسي من برنامج إدارة المخاطر الكلي للمصرف (متوسط إجابات 3.81).

اختبار الفرضية الثالثة:

الفرضية (3): تطبق المصارف السورية الخاصة مجموعة المبادئ الخاصة بمواجهة مخاطر الغش. وقد تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (24-32) من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بالمبادئ المتعلقة بمواجهة مخاطر الغش، ويوضح الجدول رقم (12) نتائج الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) ونتائج اختبار T-test

جدول رقم (12) عامل مواجهة مخاطر الغش

الرقم	البيـــــــــــان	T-test sig.	T-test tv	المتوسط الإحصائي لإجابات المشاركين	الانحراف المعياري لإجابات المشاركين
1	متوسط الإجابات على كافة الأسئلة من 24 إلى 32	0.0002	8.282	3.809	0.633
قبول فرضية الاثبات عند sig < من 0.05 المقياس: 1=غير مطبق بالكامل، 3=محايد، 5=مطبق بالكامل					

يظهر الجدول أعلاه أن قيمة sig < من 0.05 بالإضافة إلى أن قيمة المتوسط أكبر من القيمة الافتراضية للحياد (3) كما أن قيمة tv الموجبة تشير إلى موافقة المشاركين على أن مصارفهم تطبق المبادئ السابقة، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الثالثة من حيث إن المصارف الخاصة السورية تطبق إجراءات مواجهة مخاطر الغش.

هذا وقد تمت الإشارة فيما سبق أن إجراءات مواجهة مخاطر الغش تتوزع إلى ثلاث مجموعات رئيسة هي: منع مخاطر الغش، اكتشاف مخاطر الغش، والاستجابة لمخاطر الغش. لذا قسمت الفرضية الثالثة إلى ثلاث فرضيات فرعية وفقاً لكل إجراء من المبادئ السابقة.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

الفرضية الفرعية (1): تطبق المصارف السورية الخاصة مجموعة إجراءات منع مخاطر الغش. وقد تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (24–26) من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بالمبادئ المتعلقة بمواجهة مخاطر الغش، ويوضح الجدول رقم (13) نتائج الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) ونتائج اختبار T–test

جدول رقم (13): عامل مواجهة مخاطر الغش – منع مخاطر الغش

الرقم	البيـــــــــــان	T-test sig.	T-test tv	المتوسط الإحصائي لإجابات المشاركين	الانحراف المعياري لإجابات المشاركين
24	تتوفر مجموعة من السياسات والمبادئ لتي تسعى إلى تقليص المحفزات والضغوط التي تدفع الموظفين لارتكاب الغش	0.0001	5.733	3.69	0.780
25	تتوفر مجموعة من السياسات والمبادئ التي تحد من الفرص ومن قدرة مرتكب الغش على تبرير فعله	0.0002	6.859	3.88	0.832
26	توجد ثقافة أخلاقية قوية في المصرف، تشمل التحقق من خلفية الموظفين وتقييمهم وفقاً لأدائهم الفعلي	0.0003	3.937	3.52	0.862
	قبول فرضية الاثبات عند sig < من 0.05 المقياس: 1=غير مطبق بالكامل، 3=محايد، 5=مطبق بالكامل				

يظهر الجدول أعلاه أن قيمة sig لكل الأسئلة < من 0.05 بالإضافة إلى أن قيمة المتوسط لكل الأسئلة أكبر من القيمة الافتراضية للحياد (3) كما أن قيمة tv الموجبة تشير إلى موافقة المشاركين على أن مصارفهم تطبق المبادئ السابقة، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الفرعية الأولى من حيث إن المصارف الخاصة السورية تطبق إجراءات منع مخاطر الغش. وأكد المشاركون على أنه تتوفر لدى مصارفهم مجموعة من السياسات والمبادئ التي تحد من الفرص ومن قدرة مرتكب فعل الغش على تبرير فعله (متوسط إجابات 3.88)، كما أوضح المشاركون أن هذه السياسات والمبادئ تسعى إلى تقليص المحفزات والضغوط التي تدفع الموظفين لارتكاب الغش يتم النظر (متوسط إجابات 3.69).

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

الفرضية الفرعية (2): تطبق المصارف السورية الخاصة مجموعة إجراءات اكتشاف مخاطر الغش. وقد تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (27–29) من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بالمبادئ المتعلقة بمواجهة مخاطر الغش، ويوضح الجدول رقم (14) نتائج الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) ونتائج اختبار T–test

جدول رقم (14): عامل مواجهة مخاطر الغش – اكتشاف مخاطر الغش

الرقم	البيـــــــــــان	T-test sig.	T-test tv	المتوسط الإحصائي لإجابات المشاركين	الانحراف المعياري لإجابات المشاركين
27	يوجد نظام رقابة داخلية فعال	0.0004	7.4	3.88	0.772
28	توجد إجراءات للرقابة على العمليات كالمطابقات، المراجعة المستقلة، الفحص والجرد المادي للموجودات، وتحليل الاتجاه	0.0003	9.752	4.07	0.712
29	توجد إجراءات استباقية لاكتشاف الغش كتحليل البيانات، والمراجعة المستمرة بهدف تحديد الحالات الشاذة	0.0004	7.394	3.86	0.751
	قبول فرضية الاثبات عند sig < من 0.05 المقياس: 1=غير مطبق بالكامل، 3=محايد، 5=مطبق بالكامل				

يظهر الجدول أعلاه أن قيمة sig لكل الأسئلة < من 0.05 بالإضافة إلى أن قيمة المتوسط لكل الأسئلة أكبر من القيمة الافتراضية للحياد (3) كما أن قيمة tv الموجبة تشير إلى موافقة المشاركين على أن مصارفهم تطبق المبادئ السابقة، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الفرعية الثانية من حيث إن المصارف الخاصة السورية تطبق إجراءات اكتشاف مخاطر الغش. وركز المشاركون على أن مصارفهم تطبق إجراءات للرقابة على العمليات كالمطابقات، المراجعة المستقلة، الفحص والجرد المادي للموجودات، وتحليل الاتجاه (متوسط إجابات 4.07).

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

الفرضية الفرعية (3): تطبق المصارف السورية الخاصة مجموعة إجراءات الاستجابة لمخاطر الغش. وقد تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (30–32) من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بالمبادئ المتعلقة بمواجهة مخاطر الغش، ويوضح الجدول رقم (15) نتائج الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) ونتائج اختبار T–test

جدول رقم (15): عامل مواجهة مخاطر الغش – اكتشاف مخاطر الغش

الرقم	البيـــــــــــان	T-test sig.	T-test tv	المتوسط الإحصائي لإجابات المشاركين	الانحراف المعياري لإجابات المشاركين
30	تتوفر لدى المصرف سياسة واضحة للتعامل مع حالات الغش المكتشفة	0.0001	3.575	3.55	0.993
31	يتم إجراء التحقيق المناسب عند اكتشاف وجود الغش في قسم معين	0.0004	5.964	3.95	1.035
32	يتم اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب بناءً على نتائج التحقيق	0.0006	5.149	3.88	1.109
	قبول فرضية الاثبات عند sig < من 0.05 المقياس: 1=غير مطبق بالكامل، 3=محايد، 5=مطبق بالكامل				

يظهر الجدول أعلاه أن قيمة sig لكل الأسئلة < من 0.05 بالإضافة إلى أن قيمة المتوسط لكل الأسئلة أكبر من القيمة الافتراضية للحياد (3) كما أن قيمة tv الموجبة تشير إلى موافقة المشاركين على أن مصارفهم تطبق المبادئ السابقة، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الفرعية الثالثة من حيث أن المصارف الخاصة السورية تطبق إجراءات اكتشاف

مخاطر الغش. وشدد المشاركون على أنه يتم إجراء التحقيق المناسب عند اكتشاف وجود الغش في مصارفهم (متوسط إجابات 4.95)، كما يتم اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب بناءً على نتائج التحقيق (متوسط إجابات 3.88).

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1.أظهرت نتائج التحليل أن المصارف الخاصة السورية ملتزمة بمبادئ حوكمة مخاطر الغش المتعلقة بمجلس الإدارة، لجنة المراجعة، الإدارة، المراجع الداخلي والخارجي. حيث أيد المشاركون في المسح بشكلٍ كبير أن مجلس الإدارة هو الجهة التي تضع السمة الأخلاقية للإدارة العليا، وهو الجهة التي تنفذ الرقابة الضرورية على تقاريرها الخاصة بالغش. في الوقت الذي تتابع فيه لجنة المراجعة (التي تتكون من أعضاء مستقلين) مسؤولياتها في مراقبة تطبيق الإدارة للسياسات التي تعزز البيئة الأخلاقية في الشركة. وتستكمل الإدارة المهام السابقة بوضع السمة الأخلاقية لباقي الشركة، كما تقوم بتقييم مخاطر الأعمال الخاصة بالمصرف. وبشكلٍ مستقل يعمل المراجعون الداخليون على تقييم فعالية عملية إدارة المخاطر في المصرف. في حين تخضع كافة المبادئ السابقة لتدقيق المراجع الخارجي المؤهل والمستقل.

2.أظهرت نتائج التحليل أن المصارف الخاصة السورية ملتزمة بمبادئ تقييم مخاطر الغش. حيث بين المشاركون أنه يتم النظر لبرنامج إدارة مخاطر الغش على أنه جزء أساسي من برنامج إدارة المخاطر العام، وهذا يدل على أن المصارف الخاصة السورية تتعامل جدياً مع مخاطر الغش، كما أن هذه المصارف تهتم بسلامة عملية إعداد تقاريرها المالية وحماياتها من الغش من خلال إجراء التقييم الدوري حول ما إذا كان التعرض لبعض أنواع الغش يمكن أن ينتج عنها تحريف جوهري للقوائم المالية.

3.أظهرت نتائج التحليل أن المصارف الخاصة السورية ملتزمة بمبادئ مواجهة مخاطر الغش. من خلال التزامها بتطبيق: 1- إجراءات منع حدوث الغش(كتوفر السياسات والمبادئ التي تحد من الفرص المتاحة ومن قدرة مرتكب الغش على تبرير فعلته)، 2- إجراءات اكتشاف الغش (كإجراءات الرقابة على العمليات، المطابقات، المراجعة المستقلة، وتحليل الاتجاه)، 3- إجراءات الاستجابة للغش (كإجراء التحقيق المناسب عند اكتشاف الغش واتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب بناءً على نتائج التحقيق).

التوصيات

تقترح نتائج البحث على المصارف الخاصة السورية والجهات المعنية الاستجابة لنتائج البحث وفقاً لما يلي:

1. يجب ألا يقتصر وجود برنامج إدارة مخاطر الغش على مجموعة إجراءات الحوكمة، المنع، الاكتشاف ، والاستجابة لمخاطر الغش، بل يجب أن يوجد بصورة رسمية من خلال سياسة أو مجموعة سياسات مكتوبة تعكس وجهة نظر مجلس الإدارة والإدارة العليا بشأن إدارة مخاطر الغش.

2. التأكيد على ضرورة تقييم مخاطر التعرض للغش بشكل دوري، وتحديد وسائل وطرق الغش المستجدة والتحوط منها.

3. مراجعة بنية برنامج إدارة مخاطر الغش وتعديلها للتوافق مع التغيرات والمستجدات التي تطرأ على بيئة عمل المصرف وتعاملاته المختلفة

4. الاهتمام بتقييم المحفزات والضغوط التي تؤثر في الموظفين والأقسام المختلفة، بغرض تحديد الأطراف التي من الممكن أن يتوفر لديها الحافز الكافي لارتكاب الغش، مع محاولة توقع الطريقة التي يمكن أن يقع خلالها الغش.

5.

المراجع:

1- AMERICAN INSTITUTE OF CERTIFIED PUBLIC ACCOUNTANTS; INSTITUTE OF INTERNAL AUDITOR; ASSOCIATION OF CERTIFIED FRAUD EXAMINERS. *Managing the Business Risk of Fraud – A Practical Guide,* USA, 2011, 79.

2- AICPA. *Statement on Auditing Standards No 99 "Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit*", USA, 2003, 51.

3- COMMITTEE OF SPONSORING ORGANIZATION OF TREADWAY COMMISSION (COSO). *Enterprise Risk Management – Integrated Framework*, USA, 2004, 105.

4- COSO. *Fraudulent Financial Reporting 1998-2007 – An Analysis of US Public Companies*, USA, 2010, 50.

5- CENTER FOR AUDIT QUALITY (CAQ). *Deterring and Detecting Financial Reporting Fraud – A Platform for Action*, USA, 2010, 43.

6- CHARTARED INSTITUTE OF MANAGEMENT ACCOUNTANTS (CIMA). *Fraud Risk Management – A Guide to Good Practice, UK,* 2008, 80.

7- CHARTARED GLOBAL MANAGEMENT ACCOUNTANT (CGMA). *Fraud Risk Management – A Guide to Good Practice*, USA, 2012, 44.

8- GLEIM, I. N.; FLESHER, D. L. *Financial Planning, Performance, and Control,* Gleim publications, USA, 2010, 541.

9- DUTTA, S.; GRIFFIN, T.; JETT, K. L.; KOOIMAN, J.; PETRO, L.; WAN, S. P. *Financial Planning, Performance, and Control,* Institute of Management Accountants, USA, 2009, 472.

10- Ernst and Young, *Proactive Fraud monitoring for banks in India*, UK, 2010, 7.

11- International Federation of Accountants. *International Standard on Auditing (ISA) 240 " The Auditor's Responsibilities Relating to Fraud in an Audit of Financial Statements*. 2009, 197.

12- IRM. *A Risk Management Standard,* UK, 2002, 15.

13- KPMG. *Fraud Risk Management – Developing a Strategy for Prevention, Detection, and Response*, Switzerland, 2006, 28.

14- RAZAEE, Z. *Causes, Consequences, and Deterrence of Financial Statement Fraud,* Critical Perspective on Accounting, Netherlands, Vol. 16, 2005, 277-298.

15- THE ORGANIZATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT (OECD), *Corporate Governance Principals*, 1999, 39